

منها كالمراد بالمشهور غير الاختصاص والاعتبار وهو
 كل واحد منها بشي لا يشي فهناك اي في الحد كثره يا
 افضل فلا يحمل الحد على الآخر ولا على الجميع والاعتبار بهذا
 لا اعتبار يكون كل واحد منها جزءا من الجزء الباقى من حيث
 انه جزء لا لا يكون محملا على الجميع المنة اذ لا يقع ان يقال هذا
 بل هو من الميز واليس من الحد بهذا الاعتبار المنة كذا
 الحد وهو المقول الصواب الاول في تركه فيسبغ اليه
 معنى اخر عليه من معنى الاخر وهو ان لا يخرج من التعريف
 وبها كما مر ومنه انما قال ان الحد لا يكون محسوسا
لانه لا يشي شيئا بل يشي في نفسه
 كما مر انما قال في هذا انما هو الحد الذي لا يشي في نفسه
 اي بالفضل من صفاته ووصفه وصيغه اي يكون العلم
 جازا في غير ذلك من صفاته والاعتبار بالاعتبار المنة لان
 يكون من صفاته الحقيقة في ذاته لا في غيره مع نفسه لا
 يحصل الا بالاجل التحصيل والتقديم جازا في هذا الحد
 بشرط ان الفصل لا يخل به وجوبه كان شيئا من صفاته

ومن هنا يعلم ان الفرق بين علم الشيء بالوجوب وبين العلم
 بوجوب الشيء وتوحيدهما في بعض الفرق بينهما فان قيل
 الفرق بالذات فالتمس في التسليم والافاق لم يفرق بينهما
 بالاعتبار لا اعتبارا في كماله وهو ان الوجه في نفس
 الشيء بالوجوب معلوم بالذات ومقصود بالجهل وان
 الوجه في نفس وجه الشيء معلوم ومقصود بالذات
 واما الفرق بين علم الشيء بالكنه وعلم كنه الشيء فهو
 ان الكنه في الاول علوم بالذات ومقصود بالجهل
 في الثاني معلوم ومقصود بالذات نحو ان يظهر ان
 لا علم في الحقيقة الا العلم بكنه الشيء وهذا المعنى
 الى طعن القيمة من اجل انهم اختلفوا في علم الشيء بالوجوب
 وعلم وجه الشيء فقالوا لا حقيقة له لا اعتبار بهما
 وقالوا لا خبرون بالاعتبار بالذات اذ في الاول الحاصل
 في ذاته نفس الوجوب وهو آلة للاختصاص بالشيء والشيء
 معلوم بالذات وفي الثاني الحاصل في ذاته من وجهه
 وهو العلم بالذات من غير الاعتناء بالشيء في ذاته

ذي لوجر وقال المتكلمون بالاعتبار بينهما الاعتبار اذ لا
 شك ان لا يمتنع وانما هو متعلق بالاعتبار اذ لا يمتنع
 عظامه وانما هو متعلق بالاعتبار اذ لا يمتنع
 كان علم الشيء بالوجوه اذ لا يمتنع مع قطع النظر عن
 ذلك كان علم الوجوه بالشيء كما في موضوع القضية الطبيعية
 ومن ههنا اي الجواب الثاني في هذا ما لا بد من هذا التصريح
 من تكلم في البحث الثاني في التعريف باللفظ من المطالب
 التصريح في جواب ما وكل ما هو جواب ما فهو نص
 المتري اذ قلنا ان المتكلمين في جوابه فقالوا ان الجواب المتكلم
 ففسرنا ما لا بد فليس هناك حكم في بيان موضوعية
 اللفظ في جواب علمه في اللفظ ومنه لعينه في هذا
 يقصد ببيان اللفظ في علم اللفظ في قوله السيد
 حيث قال في شرح المواقف اذ قيل الانسان حيوان وايد
 ان هذا من لوازمه او اصطلاحا كان هذا في الحقيقة
 وحكما قابلا للتعريف الذي يدغم في قولنا وجب استعماله

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

منها ما لم يقصد بيقينه لم يفرق بينه وبين الحق ^{اللفظي}
 المعنوي هذا ما قاله الحقوقي الدواني في بعض حواشيه
 قال الحقوقي الدواني وقد طال الكلام في التعريف اللفظي
 فلهذا لم يسلط السند ومنه قوله في تعريف الحق اللفظي
 بيقينه متمسكا بما ذكره من ان الحق اللفظي لا يتصور بغير حصول
 الحاصل لمعنى التصور بما يشاء ولا يخفى ان الصورة
 قبل التعريف اللفظي حاصله في الخزانة لا في المذكرة
 فافاد عند ذلك ان التعريفات اللفظية لا تكون بغير
 بقاء في الخزانة ثم اذا وجدت التعريفات اللفظية في
 اخرى في المذكرة وهو المقصود من التعريف اللفظي هذا
 المحصول السابق مع ان التعريف اللفظي ممكن في حق
 لغوي او خارجي اعني تطبيقا على المقول وذهب الحقوقي
 التقاراني ومن وافقه الى ان الحق اللفظي لا يتصور بغير
 علم الفرق بينه وبين التعريف الاسمي ومن الذين
 ان البديهي لم يخل التعريف اللفظي ولا يحمل التعريف الاسمي

الاسمي ونصب بغيره اعظم من الحقيقي الى ان من
 المطالب لتصوره والمقصود من الالتفات الى الصورة
 المحرفة في الخبر من المرف منه تصوير المرف في المد
 كزمره ثانياة متمسكين بان القوم على ما قسمها
 الاسمي على جميع المطالب بانها القوم معنى اللفظ لا
 بكن التصديق بوجوده ولا بتمثيل حقيقة ولا
 التصديق بعلمه للراية وهذا ما يتفرقا كان التفرق
 اللفظي داخل في طلبها وانت تعلم ان التفرق لا ي
 مطالب الاسمي وبديهم معنى اللفظ لا بالتعرف
 اللفظي فانه بعد تصور ^{في الصورة} فلا يمكن التصديق في اللفظ
 داخل في طلب ما يكره ذلك التعليل مع ان من قال
 من المطالب التصديق لا يمكن كونه على ما كان ذ
 هذا في ان المطالب التصديق ذهب بعض الاصوليين
 انه من المطالب لتصوره وتوهم انه انما يصيد تصوير
 الموضوع لان حيث انه معنى اللفظ وانت خبير ان

يصير قريبا اسما ويكون من الجث العنوي وتحقق العلم
 انه اذا قيل ان امر به فهو قول الوجود مثلا يقال يكون
 علا صنفه لا يشاطان ^{ابن العربي} يحصل منه السام ^{المراد} الحاصل
 الوجود لا يتفاد اليه من بين الصور الخزونة ^{المراد} كمال
 لا يتسابق بان لفظ الوجود مخرج له المعنى فاذا قيل
 كذا العلم العنوي فلفظ منه التسلق والحال ^{المراد} البقوة
 حاصلاته ضمنه انظر الى باب تلك الصنفه صور على
 الافاظ واذا قيل كذا العلوم العقلية فلفظ منه على
 ما هو وليفة هذه العلوم المتصور والحال ^{المراد} العقول
 حاصلاته فمنه وقد اظننا العلم في هذا المقام فانه ما
 فيه الاقدام الجث لما شتمت المعرفة كمال التفاني ^{المراد} في
 شها في الحج فانه يصور في المنه صور ^{المراد} مفهوم او وجود
 فالعرفه فتبينت بصور المعرفة ^{المراد} لا يحل فيه
 ولا العلم ^{المراد} بعد لا يصور كمال العلم من ذلك الى ما مر
 بوجه ما تفرق في تصويره بوجه كمال ^{المراد} في التفرقة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

لم يصدق علي المحدثين بالاعتماد على ما في الكتب القديمة
 فقد انتقص حكم الحجة الأولى وأما الذين ساءوا فقد انتقص
 حكم الحجة الثانية وصورة تلك الأخطاء في هذا الموضع
 يصدق عليه لا يصدق علي المحدثين والاعتماد فيه فأنك
 لم يصدق علي المحدثين علي المحدثين ولما عرفت أن ما يصدق
 في المحدثين والحقيقة في حقيقة الشيء لا يكون واحدًا بخلاف
 الرسم الذي هو في الحقيقة شيء واحد وهو في الحقيقة أربع
 المقادير الموزونة أعني النفس والصلاح واليؤمل في الله
 في المحدثين في الحقيقة فيكون حوزة غير ثابت في الحقيقة
 علي غير ثابت في الحقيقة ومن هنا علم أن المحدثين في
 الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 فيه تشبيه الهيئة بالهيئة والهيئة لا يثبت في الحقيقة
 وبالحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 لا يثبت في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

علاء الدين محمد بن عبد الله

يكن التفصيل المستقل من ذلك التركيب مقصودا لا يصدق
 تفسير مدلول اللفظ في ذلك التركيب بل هو مدلول اللفظ ولا لا
 والى ذلك التفصيل الثاني على الجمال بل المقصود هو اللفظ
 قال الشيخ هذا ما يدل على ان اللفظ لا يصدق
 معطولات المفردة لا تفصيل منها ولا تركيبها لا يصدق
 كذا في بيان اللفظ في المعنى ولا لازم له ان يصدق
 لا لموقفه في المعنى بل في موضع اللفظ المعنى وهذا المعنى
 على العلم المعنى في حق العلم بالجزء والكل العلم بالمعنى
 على الدلالة لزم الدور في حق التركيب والجزء والكل
 القاضل بالاقسام من البحث ذكرنا حيل في شرح الرسالة
 الحاشية خارج اليد التي حيث قال اراد بالاقسام في قول
 ٥١ وضع المفردات ليس لاقامة سميها في التحصيل عليها
 في هذه السامع ابتداء لا معنى للدلالة المعنى ان وضع
 في اللفظ ليس ليعمل عليها ابتداء الاستلزام له وان لم يثبت
 على الوضع ليعمل عليها في هذه السامع ليعمل عليها

في التفصيل المستقل من ذلك التركيب مقصودا لا يصدق
 تفسير مدلول اللفظ في ذلك التركيب بل هو مدلول اللفظ ولا لا
 والى ذلك التفصيل الثاني على الجمال بل المقصود هو اللفظ
 قال الشيخ هذا ما يدل على ان اللفظ لا يصدق
 معطولات المفردة لا تفصيل منها ولا تركيبها لا يصدق
 كذا في بيان اللفظ في المعنى ولا لازم له ان يصدق
 لا لموقفه في المعنى بل في موضع اللفظ المعنى وهذا المعنى
 على العلم المعنى في حق العلم بالجزء والكل العلم بالمعنى
 على الدلالة لزم الدور في حق التركيب والجزء والكل
 القاضل بالاقسام من البحث ذكرنا حيل في شرح الرسالة
 الحاشية خارج اليد التي حيث قال اراد بالاقسام في قول
 ٥١ وضع المفردات ليس لاقامة سميها في التحصيل عليها
 في هذه السامع ابتداء لا معنى للدلالة المعنى ان وضع
 في اللفظ ليس ليعمل عليها ابتداء الاستلزام له وان لم يثبت
 على الوضع ليعمل عليها في هذه السامع ليعمل عليها

لكن لا ينبغي ان يفتقر الوجوه والمفردات الى صاحب
المفردات ^{المفردات} في بيان استقام الهمم التي هي في حقها على العلم بها
مختصة بها في غير من سوية النسبة اليها ولا في غير ما لا يتصل
بترجيح احد المتكلمين على الآخر وتوقف العلم باختصاصها
على العلم بها انفسها التي لا تمنع امتناعها عن استبعاد الغير
الناظر بها من غير التمسك في سريانها في غير وجهها
الوجوه ان هذا العلم قد ذكر في وضع الهمم في ^{المفردات}
توقف على العلم بالوضع من غير العلم في ^{المفردات}
الملازمة لا تقتضيها في من اللفظ ولا في غيره ^{المفردات}
بل في في الجملة وفي الامكان السابق ليس يسير في ^{المفردات}
او ما عدل في ما ذكر من الحاصل ^{المفردات} ولا في الجدي بل في ^{المفردات}
سواء في ^{المفردات} في غير ان لا ^{المفردات} في ^{المفردات} في ^{المفردات}
كان وضع المركبات في غير ^{المفردات} لا في ^{المفردات} في ^{المفردات}
بعض ما كان من الدليل في المفردات ^{المفردات} في ^{المفردات}
صفا في ^{المفردات} في ^{المفردات} في ^{المفردات} في ^{المفردات}

بأوصافها لا وقتحق ان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى
 فهو قائلهم بمطابق العلم بالمعنى انهم الذي واجب بان العلم
 بالمعاني المركبة انما يتوقف على العلم بوضع مفرداته الحائز لا
 العلم بوضع المركب الذي التركيب فلا ريب من ان العلم بوضع
 المركب اذا سمي ان يكون في فهم المعنى التركيب معرفة اوضاع
 المفردات وصورها فيكون في اطلوع معنى المركب غير العلم
 بأوضاع مفرداته العلم بمحصلات تلك اوضاع في المركبات عند
 اتقانها فلا الفاظ المفردة وما يميزها لكن الفرق وانما بين
 قولنا من يعمى من يري قولنا من يعمى من يري
 اجيب بان العلم بمعرفة اللفظ لا يقتضي العلم بمعرفة
 ما لا يتحقق بغيره عند العلم باللفظ المذكور في هذا
 يتوقف العلم بالمعنى المركب على العلم بوضع مفرداته الحائز لا
 قصد هذا الاشكال في توقف العلم بوضع المفردات المستند اليه
 والمستند اليه العلم بوضع مفرداته الحائز لا يتوقف العلم
 بالمعنى المركب فيكون العلم بوضع المفردات المستند اليه

الشيء المركب قد يكون له حقيقة في الحقيقة عند انعدام
في ان جميع العلوم المتعلقة باوضاع هذه الاشياء في العلم
بوضع المجموع فاستفاد العلم بجميع المعاني المركبة ^{بما لا يتصور} ^{في العلم} ^{بما لا يتصور}
جميع تلك العلوم لا على العلم بوضع المجموع وهذا العلم لا يتوقف
على العلم بجميع المعاني المركبة فلا بد من العلم بالاضمان ^{بما لا يتصور} ^{في العلم} ^{بما لا يتصور}
كيات تلك الكائنات ومن حركاتها وما يتولد عنها وما ^{بما لا يتصور} ^{في العلم} ^{بما لا يتصور}
في الوضع لا يتوقف على العلم بالوضع ^{بما لا يتصور} ^{في العلم} ^{بما لا يتصور} بل انما
اجمالا انما افادته بما لا يتصور من ذلك العلم ^{بما لا يتصور} ^{في العلم} ^{بما لا يتصور}
بالوضع الشئ بغيره في شئ وهو ان من الوضع ما هو
الشئ في الوضع بالوضع العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
فلا بد من العلم بالوضع لا بخصوصه ولا خطريته
بغيره في الوضع ومنه ما هو العلم بالعلم بالعلم بالعلم
منه في كونه العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
افادته بما لا يتصور من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

فان قيل ليس هو بغيره من السلع ايتى ان كانا معي قد
 يتباينان في ذلك فتبين من ان التصديق به ليس هو الحق
 الشرعي بل ليس هو بغيره من السلع ومن السلع من
 خبر الحكم لا يقال ان الحكم انما هو طائفة من تلك او لا
 انما هو طائفة من خبره فطائفة المركبات الجوهرية من تلك
 لما عني بتصديق التصديق وهو بغيره من السلع
 خيار لا يانم الذي لا يانم في فعله العلم بوجوه العلم
 التصديق وهو بغيره من السلع الذي هو بغيره من السلع
 كافي في تخصيص البحث بالمرآت طائفة من تلك
 المرآت الاحتمال انما هو بغيره من السلع الذي هو بغيره من السلع
 فانه لا يقطر من تلك طائفة من السلع التي هي بغيره من السلع
 لتبين العلم من غير تلك التصديق بغيره من السلع
 فقال لتصديقات الحكم انما هي الحكم اجزاء
 انما هي اجزاء العلم بغيره من السلع الذي هو بغيره من السلع
 جدارا بغيره من السلع الذي هو بغيره من السلع

والا يبين غزواته والاعطى النسبة المحكومة لغيره كما لا يقاد هذا
 والشيخ الرئيس في ههنا من الشفاء ومنه تفسير وهو
 انطلق الذي يستدعي من استعداد فاصلة الى معنى
 الطرف والنسبة والنسبة لاندخل في متعلق الطرف بالنسبة
 لانها من المعاني المحرقة التي لا تدخل في الاستقلال بالشيء
 مرة بالاحاطة بالاطراف في الامور وفي الامور في الحقيقة
 والحق هو الثاني في الشريعة هذا هو الحق والحق هو الشيخ
 الرئيس ومنه من الحفظان بالغاية خلق الخلق من ههنا
 الهيئة التركيبية وهو الامور متلازمة الامر في الصورة
 لا فائدة في القائل من مع المهر من ههنا من باي وبقا
 واما قوله بالشيء الى زمة واما قوله لان المتعلق يتلق
 به من الامور فاصح وجوبه والظاهر من ههنا
 نقله عن نقل في ان متعلق الارواح اما الواقع الذي هو
 جزء الحقيقة مثلا والحقية تتصل بالشيء في الامور
 مختار المهر والحق هو الثاني وهو غير متعلق بالامر

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

هو في كل واحد من التباينين وهذا لا يقتضيه من من استقام
 تروا الحق الذي لا يتغير به وبغيره بل هو الصدق في كل
 النسبة والذي لا يتغير به عندهم بل هو الصدق في كل
 بالهم هو الصدق في كل الاصل والنتيجة بالوضع
 المحرر ما كان النسبة ما لا يتغير به وبغيره بل هو الصدق
 النسبة في كل الاصل النسبة في كل الاصل النسبة في كل
 الصدق ما كان النسبة في كل الاصل النسبة في كل
 المأخذ من الصدق في كل الاصل النسبة في كل
 الرئيس وينبغي من الصدق في كل الاصل النسبة في كل
 المستقيم لا يتغير به عندهم بل هو الصدق في كل
 الاصل والنسبة في كل الاصل النسبة في كل
 في الواقع بل هو الصدق في كل الاصل النسبة في كل
 المحرر لا يتغير به عندهم بل هو الصدق في كل
 انما النسبة التي في كل الاصل النسبة في كل
 انما النسبة التي في كل الاصل النسبة في كل

المحرك والمنتبة فعلان لا لهما مركب من المعنى ^{الذي هو}
 معي في قولهم ^{بمعنى} هذا المركب ^{بمعنى} قولهم هذا المركب من
 الخواص وهو لا يتصل بالمركبة فكيف يتصل بمركب
 فقلنا ان هذا المركب ليس مركبا بالفعل بل بسيط بالفعل
 مركبا بالقرينة فليكن عدم استقلاله فنقول هذا لا يخفى من
 المركب بل ان النسبة في كل موضع والمركب الثالث من
 الاجزاء الثلاثة ^{التي هي} ان المركب ^{الذي هو} استقلاله
 هو على الجزاء الذي هو مع كل واحد من اجزاء الثلاثة
 الاشياء فاجب عنه ان يتصل بالتدقيق بالمرجع من
 معنى الحقيقة والضرر ^{بمعنى} فكم يخالف ان كثيرا ما يتعلق
 التدقيق بالمعنى ^{بمعنى} لا يخفى وجب خرج النسبة
 منه فوجب خروجها من المعنى ^{بمعنى} فافهم ثم النسبة
 تدرك من ثلثها ^{بمعنى} فافهم ثم النسبة
 فتباخر من حكاية عن الواقع واليه ذهب الشيخ الرئيس
 فيكون من المقدار ما قيل ان المركب ^{بمعنى} الوجود والعدم

[illegible]

[illegible]

ان لا يفهم حقيقة زيد قائم مثلا الان يدق في النسبة التي هي
 والعموم من الكون لا نسبة واحدة ولا في شيء من الجمل
 وما يمكن ان يدعى نسبة في كل النسبة التي هي النسبة
 من النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة
 كما هو عليه ولا شك في النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة
 العقل وتكون ان يكون النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة
 من النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة
 فليس على ان يكون النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة
 اي بساطة يبرهنها ان النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة
 في الجمل والنسبة التي هي النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة
 هذا يعني البساطة والنسبة التي هي النسبة التي هي النسبة
 وقد نقل بعض المحققين انهم اثبتوا نسبة اخرى حيث راجع
 ان في صفة النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة
 النسبة لا يحل الشك في هذا رقع الشك في النسبة التي هي النسبة
 الحاصلة اذ ان النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة

ان النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة

ان النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة التي هي النسبة

ويعمل ادراكه اخذ به كذا في نصيبه ما فيه مع ان
الشكل كما كيف تدرك اية او كيف تدرك اخرى لا يستعمل
يكون تبيين والفرق والروح انما كذا في فعل الاول
نفع الشك في الادراك السابق وعلى الثاني عند ارتفاع
الشكل يحصل ادراك آخر بل يزول عن الادراك السابق
حالة ويعمل حالة اخرى فافهم فانزع وصوخر ما
جاء عن دقة وما يحظر بالاول والله اعلم بحقيقة
الكلام في هذا المقام لا يخفى عن ضرب من المسائل
مستوحدة ليس اثبات النسب في المتغيرات حقيقة
بل النسبة الواحدة والنسبة المتغيرة يراى اخر
من حيث انها نسبة بين الموضوع والمحمول يتعلق بها الشك
واذا اختلفت من حيث انها نسبة واقعة او مستبوية
يتعلق بها التعدي وهو ما قال في شرح المطالع ان اجزاء
عند التفسير لا يعتد بها شاذ في ذلك اعجبني قوله اما
فمما ان التردد لا يقوم بحقيقة ما لم يتعلق بالواقع

بما لا يقع فالله في الصور بين واحد والتفاوت ولا
درالك ما نزلنا من او تترد في حق الله ما هو الحق
وهنا ذكر وهو ان المعلومات المنبثقة اليه في جميع اجزاء
الغنية بصفته في صور والشك في ان لا ينشأ عن
المشهور في الاصل على ان هذا المتعين واما في العلم
المتغير في الاصل المعلومات لا حيز الذي هو الوقوع والالتصاق
بشيء لا يسع ان يكون متعلقا بغيره انما يتصل بالاشياء
في كل ما يطرأ من اجزاء المتغير في حاشية على انما
الواجب انما ان الغنية بالنسبة الى تلك المعلومات المنبثقة
كلها الغنى فلا يلزم تحققه اي انما الغنى عنده تحقق جميع
المعلومات المنبثقة كما انما بالنسبة الى المعلومات المتعلق
بوجهات متغير الغنية عارض لتلك المعلومات وعرضه
لا مشروط بتعلقه بالقاء ولا بتراعي وتلك الاجزاء في الحقيقة
اجزاء لذات متغيرها ولا يمكن عدم تحقق تلك الذات
عن تحقق الجميع نعم يقال ان الاجزاء الغنية بمعنى انها

في كل ما يطرأ من اجزاء المتغير في حاشية على انما

اجزاء المصدق على قضية بشرط ما و قد يختلف ذلك الشر
 عند تحقق ذلك المصدق الذي هو كل تلك الاجزاء
 ولهذا يختلف كون قضية عند تحقق جميع الاجزاء ف
 الشبهة ناشئة عن عدم الفرق بين ما هو كل تلك الاجزاء
 حقيقة وبالذات وما هو كل الجزء فانه الاول لا يتحقق
 عند تحقق جميع اجزائه والثاني لا يتحقق عند ذلك
 كما يجب بالنسبة الى الجوانب الناطقة بالنسبة الى
 كل الجزء ولا يلزم تحققه عند تحقق الكل بالذات فانه
 من مفارقة قد يفك عندنا في الم في رده اقول
 ان يعتبر امر آخر يجمع ومن مفهوم القضية من حيث
 انوع ومن بعد اعتبار الوقوع مثلاً فيه لا يتحقق
 وليس ذلك الامر الا ان ادرك ذلك الوقوع مثلاً ذلك
 اي الادراك خارج عن القضية باجماع الان من قبيل العلم
 ومن قبيل العلم والعلم لا يكون جزءاً منه ولا يلزم
 ان يكون المراد من العلم والعلم معلوماً هو بالعلم

ان مقتضى القضية ان يكون العلم
 بالعلم لا يكون العلم بالعلم
 ان مقتضى القضية ان يكون العلم
 بالعلم لا يكون العلم بالعلم
 ان مقتضى القضية ان يكون العلم
 بالعلم لا يكون العلم بالعلم

ان مقتضى القضية ان يكون العلم
 بالعلم لا يكون العلم بالعلم
 ان مقتضى القضية ان يكون العلم
 بالعلم لا يكون العلم بالعلم
 ان مقتضى القضية ان يكون العلم
 بالعلم لا يكون العلم بالعلم

لا يخفى عليك انه غلب عليه رطب وطبع مستفحل واخذ التوقيع
بشرف الارتفاع كما هو المذهب في جميع الجعول لئلا يذوق
الغير المختار وهو في دهر جبال الشين شتا جبال الـ

[illegible][illegible]

وكون الوقوع المذكور من هذا القبيل على نظر قائل وهو قوله
 هذا اشار الى ان هذا الحكم من حيث نفسه بل هو عام سواء كان
 للميت متاعا له او لا لا ينفذ التام المصادق والموقوف
 الجواب ان قولنا ان يدوم يقضي على تقدير ان يدوم تقدير
 تقدير الاصح بما لا يوجب نظر لا بد من بعض تقديره بل يقع
 مقدم الشبهة او قالها وذلك التقدير ليس يقضي لا
 بل الخليل لا يجد كما تعرف في فصل الشريعة فاستفيد
 معنى عمدة الصدق والكذب عند السامع في الكمال
 وضع التردد في معالجة الحكاية الواقعة لا في اصل الحكاية
 واحتمالها اعملا كما يدل على ان المعاصرة نعم المتضايف والمعتبرة
 في العلم والحق تعالى بالان ان لا ان المقصود بالحصول
 كالانقض وهو التفسير بالواجب مع علمه بقاها
 الانقض انما اصله في علم الواجب وهو لا يحصل الا بالان
 ان لا يحصل في حصول الشك فيه شارق الى ان شها الانقض
 في الحقيقة لا بالكمال الحسن انفس الحقيقة لا من حيثها

والله اعلم

يدون كل ما سجدوا في هذا الحق واطلاقاً في الريح
 معك لكنه الحق طاهر زهبا لحكمة التقادرات في
 الحظوظ والجمال الحقيق المروي في بعض
 تعانقه واليقين في الحق في الواقع من المجلد عليه
 بعد التصديق في طاعة هذا الظاهر بالاعتقاد
 ليعرف في الرسالة ان الظاهر في المسألة الحقة
 رسالة لا يات الى واجب في الجواب الغيرة فلو كانت لا
 جواز ثقة في حق الله تعالى في عبادته قال الله
 المنجى في رسالة بطلان اذا قرعنا اعداءنا
 مركبة من خلقنا من الحكم على الحكمين والسياسة
 الثلاثة المنجية في حقها البطلان بالاعتقاد
 للفظ الظاهر الاول من معنى ان كرم اللفظ الظاهر
 الثاني من كرم اللفظ الظاهر المنجية من
 تسمية الظاهر الاول في لغة العرب بالاعتقاد
 انكشافا عما ظهر في اللغة والاعتقاد لا انكشافا لانكشاف

المصاحف تتدبر في القاطعة والمقصودية ومنه ما لا يمكن
 بغير الرباط ومقدّم ما قبله الرباط في القصة حركة
 الرفع لأنها والرباطية باطحة الأسنان في نهي القصة
 التناشئة لا تتدبر في الرباطية بل في ما زاد معنيين ومما ذكرت
 أي في لغة العرب الرباطية في شيء ثلثية لا تتدبر في لغة ثلثة
 لأن ما كان ثلثية كان طاماً من اللغة اليونانية في غير
 الرباطية التناشئة ومنه ما على ما نقله النجاشية في اليوم
 تستعمل القصة في اللغة العربية كما حفظت في كلام بوز
 وأما لغة القوم في ديوان الكسرى فقص في كل قول
 زيد وبعثت ونجم فان قولك فيم طلبة عنها جنة
 بحث لا تروى عن لغة العرب في الرباطية المتكثرة
 في لغة العرب من قولهم لا تطلون القصة
 التامة بدون ما يقع في بين عبارات والمغة
 القاصية من الأصل لا تطلون بدون الرباطية فيز
 أن لا يكون هذا الكلام من أصل اللغة وإنما نقصت

يتعلم زيد أمداً وايدوا جيبه ففهم القصة بمبلغ
 فهمه في الرواية وهو لا يكون هو المفعول المنة
 لأنها من بطلان القاطعة البسته الموضوع مع غيره وكذا لا
 يتعلق بضمه في قوله والمذكر ما كان لها والار
 على النسبة المنونة القوم في تركبها كان في قوله
 الاسم هو قد يكون من الرواية الزمانية لم يرد
 شامراً وقد يتفق في ذلك في لفظة زيد هو المريد
 زيد لا من غيره بل من الذين ظنوا رابطة واما بالحق
 التفتت الى ما ليس مرادهم ان القصة رابطة في لغة العرب
 بل المتأخر من المنطق الى العربية استعار القصة رابطة
 عند الرواية من لا هست في القصة طين في اليونان
 يتصور الحق والادراك في المنطق المذكور الشيخ والشفا
 حيث قالوا ان لغة العرب فيها من الرواية المتكاملة
 شعير للذهن بمثلها وما ذكره والمذكر ما كان
 في قوله الاسم كونه في قوله زيد هو هو فان لفظة هي

م

لا يدل بنفسه بل يدل على ان زينة هو امر لم يكن جوهرا
يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت من ان تدلنا
فقد لا لكلمة فطقت ماداة لكنها تشبه الاسماء التي
وايهما الباعث لمعنى ان لا يتطرقا للمفردة اذ المر
تخرج لغة العرب لغة هو ما يطر بل الواجب عليهم ان
يقولوا لا يطر في لغة العرب من حيث الحركات ثم قال
ان المتكلمين لا يسمون ان هو اجمع الى موضوع
ليكن هو عينه حسب المعنى انه ليس جوهرا ماداة
في صفة الاسم فيكون الاختصاص بالوجه المحصور
ولا يلزم من حقيقة المخربين واليحيى عليك الحكم
لان اختلاف حاله بالتدبير والتأنيث والافراد
الجمع باختلاف موضوع الدير واستقار الحكم بدون
ذكره يارك على عدم كونه مستوعلا في لغة العرب للاربع
وايضا لعلها ارفع من فاما جوهرا لغيب من غير ان يكون
المير ويسمى بغير غير ما يند وبتدوين في الوفاية هشت

الرجدان بطلان الامر بطلان زيد هو زيد كان يدور
 ذكر المحول لا يفيد ان معنى محسلا كما ان سرت من زيد
 ذكر المتعلق لا يفيد ما الحقيقة ان حكمه ما يشوب في
 الشيء ونفيه عنه فحيلة ولا مشطية يعني ان الحقيقة
 اما حلية وهو التبعك منها بثبوت شيء وشي وهو التبعك
 او حلية عن شيء وهو السالبة عما سميت عطية
 لانها لا يجب الحلية بعض الاخراد وهي الموجبة وهذا
 لقد ركنا في هذه النقل ان لا يجب ان يكون وجه المنة
 سبعة شاملة لم يلج او او اما شريطة وهي التي ليست
 كل حوله حكم بثبوت شيء عند شيء آخر لم وما اوقف
 قالوا عدم ثبوت ذلك في شيء متصلة او بانشاء شيء عند
 شيء آخر او بل في تلك المتصلة يسمى متصلة وتسمى
 تفصيل تلك ما سميت شرطية لانها مشترطة بالاشارة
 ثبوت تلك الثبوت المتقدم صوحا في المتصلة ومن شرط
 لاشارة ثبوت تلك المتصلة المتقدم او انشائه ثبوت

الدواني في رده كتابه الثاني في جميع الاوقات الواقعة لا يتم

مؤرخة إبراهيم الخليلي والبرص

نفسه لا يفتقر الى القيد ثم القيد المقتضى باهوتها
من نفس الامر بدوهم في نفي كونهما كجارية عاتقها تدعى ثبوت
الشيء الذي يفتقر الى القيد بحسب الجارية عنها فلا يلزم من انتفاء
الشيء في الواقع انتفاء الجارية عنه لا يخفى ان هذا القيد لا
يصلح ان يصير قيدا للشرطية قالوا انتفاء ثبوت الثاني
لجانب الامر لا يستلزم انتفاء ثبوت القيد غير انهما اذا
القيد الشرطية وما ذكره من التعليل فهو خارج عن البحث
فاقر ان يكون ان يقال ان اطلاق القيدية يقتضي ان يكون
بالطلاق الدستورية في هذا المخرجين لم يبق الا الشرطية
التي كان على الجيب بالسنن والظلال كسبح بنو قريش
مع الشرطية في غير متعلقه وهي بارقة في نفس الامر والنا
منه في جميع الاوقات التعديريتها بتدريج في نفس الامر
والظن منها هو الناحية الى الاقضية وهو ما خرجوا
وهو ان حيث يمكن تقديره بنفسي الامر والظن لا يخرجها
وهو محقق من الناحية المقتضى هو من قبل المدبر

في الجارية
عن

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب ويهدي إلى الصراط المستقيم

[illegible]

لا بد من ان يكون
 في كل سورة من سور
 القرآن الكريم
 اسم الله تعالى
 في اولها
 او في آخرها
 او في وسطها
 او في اولها
 او في آخرها
 او في وسطها
 او في اولها
 او في آخرها
 او في وسطها

كلا وبعضها محصور في سورته وهو ما كان تكليفاً وجزاً
 لا شئاً له في السورة وهو ما كان تكليفاً وجزاً
 البطلان لا يصح في القرآن ولا في غيره من الكتب
 اذ لا بد من ان يكون في كل سورة من سور
 في شئ من السورة وهو ما كان تكليفاً وجزاً
 الشك في بيان الحق وقد مر في السورة
 وفي القرآن المعتبر في السورة وهو ما كان تكليفاً وجزاً
 دون السورة وهو ما كان تكليفاً وجزاً
 لتأثيره في السورة وهو ما كان تكليفاً وجزاً
 ليس حاسماً في السورة وهو ما كان تكليفاً وجزاً
 في السورة وهو ما كان تكليفاً وجزاً
 في السورة وهو ما كان تكليفاً وجزاً
 في السورة وهو ما كان تكليفاً وجزاً
 في السورة وهو ما كان تكليفاً وجزاً
 في السورة وهو ما كان تكليفاً وجزاً

لا بد من ان يكون في كل سورة من سور القرآن الكريم اسم الله تعالى في اولها او في آخرها او في وسطها او في اولها او في آخرها او في وسطها

أما الحكماء في الجبر فيقولون إن العلم بالماضي لا يوجب العلم بالمستقبل

الشيء في كونه وفي الحيلة أخذت من حيث هي من غير اعتبار أمرها
يدسرها حتى لا تطلع على ما في العلم الصادق عليها من الاختيار
للنفس والتعميم وفي العلم أخذت من حيث هو العلم لا
من حيث هو العلم ولا من حيث هو العلم لا من حيث هو العلم
ولا من حيث هو العلم ولا من حيث هو العلم لا من حيث هو العلم
الحكم في وقوعها في شيء من حيث هو العلم لا من حيث هو العلم
على أنها لا تدرك العلم على الحقيقة بل تدرك العلم على الظاهر
وهو الطبيعة دون الأفراد وما يقابلها في الأفراد معلومة
بالوجود الذي يغناه إذا لم يكن العلم على ما هو عليه من حيث هو
البنية التي تليق على الجزئيات فذلك العلم معلوم وحكمه عليها
لذات تلك الجزئيات معلومة وحكمه عليها بالعلم من حيث هو
ليس في العلم إلا امر واحد وهو العلم لا أنه لا يوجد العلم
مع العلم بل العلم على الأفراد وإن كان قد يكون من العلم العلم
أنه إذا لم يكن العلم على الأفراد وجد العلم من حيث هو العلم
الحكام بالعلم والقيام بالعلم العلم على أن العلم من حيث هو العلم

ملاحظة الوجه على الوجه الذي يطرأ على هذا الاخطا
 المتماثلة الوجه الذي يصير عننا الامر اذ كان في قولنا
 كذا ان كان فعل الاخطا عيانا والوجه خلاف ذلك الا
 خطا مع الوجه الذي لا يصح ذلك كما في موضع الطبيعة
 الطبيعية لا يتقدم فيهم ان الحكم الذات لم يكن على الامر
 فكيف بين كذا الامر الا انما هو الذي بين حقيقة مصدا
 حيث الحكم الطبيعية جميع موارد حقيقة الوجه فيها
 ذلك المعاد ولا فرق بين حقيقة الشيء الى ما بالعرض
 كما انما لا ينفصلان كما في كونه على العرض والامر
 الحثيات المعبرة والمقتضايات في كونه في المعابر
 والمفهوم دون العناية بالحق هذه النسخ ما قيل ان
 هذه الحثيات ليست اطلاقا وما هي من الحثيات
 الاطلاقية يكون هو ما قبلها ولا تعليلية فان الحثية
 التعليلية لا تعليلية اختيار فلا ينافي كونه من ان القضا
 يا وتكون ما بان تفسير القضية لله والامام ^{بالفعل}

بالنظر الى الموضوع لا يتصور فاعلم ان الانسان المعقد بالو
 القديسة مثلا الى هذا المبدأ لا يتصور في غير هذه الحالة
 الانسان نوع ضيق طبيعيته بما يتراءى في ذلك
 اي ان كان المبدأ في الحسرات انفس الحقيقة لا تتصور
 وجود الحقيقة حقيقة فانه المثلث هو الحكم بالحقيقة
 مع اننا الى الحقيقة قد تكون مهيئة كفي معلول في الموضوع
 نحو المثلثي بادل في الحقيقة كفي في البتة الموضوع نحو الموضوع
 على الموضوع في هذا المبدأ في الحقيقة في الافراد كانت
 معان في الموضوع في الافراد في الحكم على الحقيقة
 كما هو في الحقيقة في الافراد في الموضوع العام والموضوع
 في الحكم في الحكم بالموضوع والموضوع في الحقيقة
 صلة الموضوع في الموضوع في الحقيقة في الموضوع
 في المبدأ وان كان الحكم على الحقيقة يلزم ان يكون
 موجود في الخارج وهو لان كل ان يكون الحكم في
 من هذا المبدأ في الموضوع في الحكم على الحقيقة

كما هو من باب التميز في العلم ان مفاد اليجاب معلوم
 سواء كان تحصيله او عدوله الى طبيعته الثبوت
 اي ثبوت المحل الموضوع على اي من قطع النظر الى
 ان يكون لنفس الطبيعة او لافرادها وكل علم ثابت
 للأفراد ثابت للطبيعة في الجملة ولو لم يسطر لافراد
 لانها مبنية معها ولو لم يقر بها انما هي الحكم لماذا
 لا يثبت اولاً بالذات اما الطبيعة او الفرد مفهوم
 يدرك الحقيقة اي حقيقة اليجاب فانها لا يقتضي
 حدها بحد ذاته فاما هذا الشارة الى الفرق ما لم يفرق
 بين الحكم عليه حقيقة في القضية وبين الثبوت الاول
 في نفس العلم فانه الاول من العلم وانه الثاني في اليجاب
 يقتضي الاول من الثبوت ولا بد للثبوت من العلم
 الثاني دون الاول فلهذا من اموريق بينها فانهم
 ارجح لان الحكم فيها انما هي الافراد في الجملة
 المحل وهو كل اي كان الافراد في الجملة واحد والافراد

الايضا في الحيوان بالماضي لان قولنا كل حيوان انسان فيكون معناه
ثبوت الانسان على واحد واحد من افراد الحيوان وهو كذا
الحيوان اذ قلنا ليس كل حيوان انسان فيكون معناه لا يوجد
ان ليس ثبوت الانسان على واحد واحد من افراد النوع
وهو في جملة الالفاظ التي لا يوجبها الاطلاق والالتزام في كل
لتزام فلا تميز الا فيقع الالفاظ فاما ان يكون الحيوان
مستويا عن كل واحد واحد وهو السلب فيكون مستويا
من البعض فاما ان يكون البعض في كل التقديرين فيصدق
السلب الجزئي فيهما فاما السلب الجزئي من ضرورة ان مفهوم
ليس كل فيكون ولا كذا عليه الالتزام لا يوجد مفهوم ليس كل
وهو في جملة الالفاظ التي لا يوجبها الاطلاق والالتزام في كل
فلا يكون ولا اعيان السلب الجزئي في الالتزام لان
لذلك في كل ما يوجب الالتزام الا ان التميز لا يوجب
الحيوان ليس اعم من السلب الجزئي بل اعم من السلب في النوع
من السلب من البعض مع الالفاظ البعض والسلب الجزئي

الحزب في هذا السلب من البعض من ان كان مع الايمان
او يكون وهو شرايين ذلك القسم من السلب
فالسلب الجزئي لان لما واد الخضر العام في القسم
كل ما يكون من الامكان في الامكان لان لا الضلع
فيكون السلب الجزئي لان في الواقع لا يمكن ان يكون
بعض من ليس بل ان هذا السلب الجزئي في الحقيقة
لان اذا قلنا من الذين ليسوا بشا ولا من بين الحيوان
انما يكون مفهومه الصحيح سلبا لان من بين
الحيوان الصحيح والبعض في هذا السلب هو
السلب الجزئي ولما انما لا يمكن ان يكون السلب الجزئي
لنظام فلان الحيوان اذا كان مسلوبا عن بعض الاجزاء
يكون ثباته في الافراض في الامكان في الحقيقة
بين ليس كل واحد من الاثنين ولما الفرق بين الاثنين
ليس بمفروق في كل سلب في الامكان البعض من
نعمين بعض الافراض خارج من مفهوم الجزئية فاشبه

الحزب في هذا السلب من البعض من ان كان مع الايمان
او يكون وهو شرايين ذلك القسم من السلب
فالسلب الجزئي لان لما واد الخضر العام في القسم
كل ما يكون من الامكان في الامكان لان لا الضلع
فيكون السلب الجزئي لان في الواقع لا يمكن ان يكون
بعض من ليس بل ان هذا السلب الجزئي في الحقيقة
لان اذا قلنا من الذين ليسوا بشا ولا من بين الحيوان
انما يكون مفهومه الصحيح سلبا لان من بين
الحيوان الصحيح والبعض في هذا السلب هو
السلب الجزئي ولما انما لا يمكن ان يكون السلب الجزئي
لنظام فلان الحيوان اذا كان مسلوبا عن بعض الاجزاء
يكون ثباته في الافراض في الامكان في الحقيقة
بين ليس كل واحد من الاثنين ولما الفرق بين الاثنين
ليس بمفروق في كل سلب في الامكان البعض من
نعمين بعض الافراض خارج من مفهوم الجزئية فاشبه

الحزب في هذا السلب من البعض من ان كان مع الايمان
او يكون وهو شرايين ذلك القسم من السلب
فالسلب الجزئي لان لما واد الخضر العام في القسم
كل ما يكون من الامكان في الامكان لان لا الضلع
فيكون السلب الجزئي لان في الواقع لا يمكن ان يكون
بعض من ليس بل ان هذا السلب الجزئي في الحقيقة
لان اذا قلنا من الذين ليسوا بشا ولا من بين الحيوان
انما يكون مفهومه الصحيح سلبا لان من بين
الحيوان الصحيح والبعض في هذا السلب هو
السلب الجزئي ولما انما لا يمكن ان يكون السلب الجزئي
لنظام فلان الحيوان اذا كان مسلوبا عن بعض الاجزاء
يكون ثباته في الافراض في الامكان في الحقيقة
بين ليس كل واحد من الاثنين ولما الفرق بين الاثنين
ليس بمفروق في كل سلب في الامكان البعض من
نعمين بعض الافراض خارج من مفهوم الجزئية فاشبه

في سائر النسخ وكان المتن في سائر النسخ قد تغير
 انما لا يحق ان يسمي هذا السلب قطعا بمعنى كونه هو
 السلب لا لاختلاف معنى ليس فانه البعض هو ما هو
 انما من غير ان السلب ليس قطعا في حيزا من السلب
 هو وانما هو البعض ليس في حيزا من السلب ليس
 اذا قيل معنى المليون ليس انسانا انما انما السلب
 لبعضه من السلب لا لاختلاف معنى ليس فانه البعض
 انما ليس قطعا في حيزا من السلب ليس
 ومن هذا العالم ان السلب ليس قطعا في حيزا من السلب
 المليون ليس قطعا في حيزا من السلب ليس
 انما انما السلب ليس معنى المليون انسانا فانه ليس
 السلب ليس قطعا في حيزا من السلب ليس
 السلب ليس قطعا في حيزا من السلب ليس
 السلب ليس قطعا في حيزا من السلب ليس
 السلب ليس قطعا في حيزا من السلب ليس

في سائر النسخ وكان المتن في سائر النسخ قد تغير
 انما لا يحق ان يسمي هذا السلب قطعا بمعنى كونه هو
 السلب لا لاختلاف معنى ليس فانه البعض هو ما هو
 انما من غير ان السلب ليس قطعا في حيزا من السلب
 هو وانما هو البعض ليس في حيزا من السلب ليس
 اذا قيل معنى المليون ليس انسانا انما انما السلب
 لبعضه من السلب لا لاختلاف معنى ليس فانه البعض
 انما ليس قطعا في حيزا من السلب ليس
 ومن هذا العالم ان السلب ليس قطعا في حيزا من السلب
 المليون ليس قطعا في حيزا من السلب ليس
 انما انما السلب ليس معنى المليون انسانا فانه ليس
 السلب ليس قطعا في حيزا من السلب ليس
 السلب ليس قطعا في حيزا من السلب ليس
 السلب ليس قطعا في حيزا من السلب ليس

بحر طلسي سلب المحل عن الموضع المذكور وهو كذا
 حد واحد ويكون سلبا جزئيا بان يقصد به سلب ^{القضية}
 وطلسا لان ليس له جازة فيعند سلبه لا يترك له اقبا
 لان فان اعتبرت السلبا لا واعتبرت البعضية ^{بعضه}
 فيكون معناه سلب المحل عن الموضع من غير ان ^{القضية}
 كان مفاد سلبا جزئيا وان اعتبرت البعضية الا لا خبر
 السلبية فيكون سأل سلب القضية الموجبة الجزئية
 كان مفاد سلبا كلياً وليس مراد به قوله وان امرت سلب
 القضية ان يجعل اليقينية موجبة اليقينية فيكون سلبا لان
 صدق ان هذه القضية ليست بمقتضية لاجل القضية ^{بعضه}
 والقضية تمامها اسم ليس وجزؤه حذف فلا يصح
 هذا لعدم الجزئية الثاني من هذه القضية المحذورة
 كل او بعض وتكمل لغة معجمية كلاسها المذكور
 في اللغة العربية وهذه هي الحقيقة ويريح مستور في
 ناست الجزئية في لغة الفهرست مع هذا لقياس ما ^{لغات}

بتمرة اليقين بتمرة العلم ان اعم الخلق هذا لم يثبت
المحسوسات لا بقاء معرفة الحجة التي هي العلم بالعلم من قبل
التمسك بها ووقوع الخطا الغير بسبب الغفلة عنها
والوقوف البدائي لتحقيق الموجبة الكلية لشرفها وقاينة
معرفة الدار الى البواري بالقياس وقد برزت عاداتهم
يعبرون عن الموضوع بحج ومن المحرول سيقول العلم انه
قد شتم التلظظ بها بيطيان كما يقضيه التلظظ وهو
الحولان الاختصار حاصل برطما التلظظ باسمها كالحج
كل جبر باد فخر التلظظ باسمين تلتظظين تشار كما سطر
الاسماء التلظظية والنازات التلظظية باسمين من حركة
المضمومين كافي قولنا كل انسان حيوان يفهمه
مدلول طرفيه فلا يكون التعبير والاعطاء الشمول للحج
التلظظية فلا تلتظظ بها بيطيان فانه لا يمتثل لها
اصلا فيعلم انه يعبر بها عن الموضوع والمحرول اذا قيل
انه حطالة فظاهرا واختاروا هذين الحرفين لانه لا يمتثل

وهو المواد الخلية لا تنقل عنه وهو الحق ولا يحمل
الاختصاص اذ في قولهم ان في العالم المشهور من قولنا
ان الانسان حيوان فان المصنوع والحيوان ليسا باحد
ان المنظور للكماد لسانهم ليسا بغيره وفي قولنا ان
الاجل في حصول غاية الاختصاص بالفتحة في لسانهم الذي
هو المنظور في ذلك الاشكال بغيره فان في ما اورد
القائل الماهر من ان الاختصاص يحصل في البعد
من هذا ما لا يتصل به في قوله انما هو انما
لا يرد ما قيل ولا يخفى عليه هذا ومنه ان ذلك ما
يظهر ان الحق المبين وهو الحق بوجهه اي في كل
اربعه امه وهو كل يوم وهو ان ذلك الحق لا يتحقق
احكامه الا في وجهه الخلية في باطنه اذ في البحر والارض
ان الحق في الحق لا يتحقق بحسب الاشكال والظهور
معلوم ان ذلك الحق في الحق لا يتحقق في كل
هو انسان والثاني يعني كل الحق في كل انسان لا

2016年12月

مکتبہ اسلامیہ

لا يسهل هذه الطريقة الثالث، يعني كل الاقسام في كل
 من كل انسان غير ان والفرق بين العنصرات الثلاثة
 هو من حيث الاول ان كل المجموع ينقسم الى كل واحد
 واحد من كل المجموع ينقسم الى اقسام انقسام المجموع
 من اقسام الشيء الى اجزائه وانقسام المجموع الى اقسامه
 الى اجزائه ثم الثالث انه يصح قسما على المخرج عن احد
 العمليات الخمسة على واحد من شخص على كل واحد من حيث
 كل ان يمكن من كل الفهم ولا يصح قسما على الآخرين
 والثالث ان كل جزء من كل واحد واحد وكل واحد جزء
 من المجموع ومن المبدأين المختلفين بين كل واحد من العنصرات
 والقياسات والعلوم الحكيمة هي اعم من الثالث ان كل واحد
 من هذه الازمنة كانت المعبر عنها بالعنصرات الاولى بل ان
 لا يتبع التسلسل الاول الذي هو بين الافكار فضلا عن واحد
 انما انما لا يمكن ان يتعدى الحكم من الاوسط الى الصريح
 اما اذا غلبنا به كل المجموع فليجوز ان يكون الاوسط الحكم

الأصغر والمكتمل على مجموع أفراد الأقسام لا يكون كذا مجموع
 أفراد القسم فذلك الوقت مجموع الإنسان حيوان مجموع
 الحيوان الوصفية لا يكون مجموع أفراد الإنسان كذا ما
 أو اعتبار الجيد الذي لا يتغير بين الاثنين الأصغر والأوسط
 والمكتمل أحد المتغيرين لا يمكن أن يكون هناك أكثر من
 الإنسان حيوان والمكون جنس طبيعي وعقلي لا يلزم التميز
 أما الوصفية بالاعتبار الثالث فتعد في الحكم كوكب الأصغر من
 الأنسج والتشتمل على كل فرد في المجموعة أما الذي
 في الحقيقة التي اشتملت على كل فرد في الحقيقة الطبيعية والثانية
 في الحقيقة التي اشتملت على كل فرد في الحقيقة الطبيعية والثانية
 أن من قبل من ذهب إلى أنها شخصية علم وأخرى لها علم
 علم فاشترك في الحكم على كل منها فاشترك في الحكم
 شخصية لكل فرد من بينهما وهذا هو الحق في الإنسان
 لا يسميه الفرد خارج فاشتمل في الزيادة والخصائص
 عند وفارده وليس هناك إيمان الكمية فافهم الحقيقة

الأصغر والمكتمل على مجموع

[illegible]

المهم في هذا العلم

حريص على حفظه فاشترى من اشرك له في الامكان بين الا
 سكان الذي المراءى هو ما بين الاسكان لا يستعدري
 اقامه للخدمة حتى يستقل بكل امور كذا الروي لا
 يتناولها خرج بالنقل والبيع هذه عبارات الاشارة والشيخ
 للمرجع اعلم هذا المار في محقق العرف والمعرفة لان
 المسود ان الطول لم يغير ومنه ما ولفه شي لم يتصف
 بالسواد ان لا يابا وان استقر اصابه من بعد
 اي متعلق العنوان عليها اي على اية والنقل اي في وقت
 ما سوا كان في حال الكرامة الملية في المستقل في الروي
 الحاج الى العرض الذي يعني ان العرفية براسها
 الخيرات العنوان بان وجود ما الى ذات العنوان بالنقل
 في نفس الامر كذا سواء وجد في الخارج او لم يوجد
 فالذات الخالصة من السواد واما المعجزة في الاعيان
 لا يخلو كذا سواء راى في شي في اية هذا النقل الذي
 اعتبر في اضافه وان الموضع بمعنى من ليس النقل الذي

الذي يكون باعتبار الوجود في الامكان لا يشتمل على
 الا لافرا التي هي في الوجود بالذات لا يكون الوجود في
 الامكان متعلقا بالذات حيث انه موجودا في القضايا
 يتلوا من صفاتها المسموكة باعتبار جيتا فانه
 محققا او مقدر على الصفة متعلقا بالذات التي
 من حيث انه موجود في الخارج بل يكون ذاتا للوجود
 متعلقا بالذات حيث انه حاصل في العقل معروف بالصفة
 اي بفهم الذات في العقل ان العقل يستمر تصانفه
 بان وجوده بالذات في نفس الامر يكون كما اي ايض
 فيقولنا كل سور كذا يدخل الجسد الوجود في الامكان
 وهو الوجود في الحكم ولا يدخل في الوجود وهو الوجود
 المعروف بالذات ان يتبين العقل تصانفه وهو في العقل
 بعد ان كان تصانفه في العقل في الوجود في الامكان
 في الحكم المذكور على ان لا تخرج الطالع من هذه العقول
 ان تصانفه في الامكان حيث وجد في الخارج في العالم

الذات

الذات في الوجود بالذات

والمثلثة رتبة الفعل لا فعل الوجود في الاعيان بل في
 الوجود الذي في الوجود الخارجي والذات الحالية من الجبر
 يدخل في الموضوع اذا فهمت العقل وموضوعه بفعله فلا
 اذا قلنا ان السور لا يدخل في سورها سور في الخارج
 هو الذي لا يكون يمكن ان يكون سور اذا فهمت العقل السور
 بالفعل والاعيان رتبة في رتبة لا يتوقف على هذا
 لم يفرق في الحقيقة بين شراح المطالع لانه لا اختلاف
 اسلاطه في اختلافه في اختلافه ما قاله المصنف
 يؤشرونه اشتراط فعلية الصغرى في السور الاولى ثم
 قلنا من شراح المطالع بدخولها في بدخول الذات الحالية
 السور في الاعيان في الشرح فلهذا من عقلة السور
 في بعض عباراته في الشرح ونشأ انه فهم من الشرح
 بل هو من الذي في الوجود الخارجي التعميم في الاتصاف
 في الحوادث المستفادة من كماله فهم لا في حيث قال سواء
 وجد في الوجود لا تعم الاتصاف في الذات المصدق
 الذي

في هذا السور في الاعيان

التي هي اسود النعل بعد الوجود لغيره في في اسود النعل الذي
 لشكل الحاطة في عين في عين النعل في آخر النعل
 سواء كان الاتحاد بالذات كما في الذاتيات او بالعرض كما في
 العرضيات هذا تعريف للشيء المتعارف بالعرض والعلامة
 وهو في كل المواطاة سواء كان يعني به ما هو بالحل في النسخ
 حينئذ يكون في العمل الحاطة في كل الاصل لكونه اولا
 الحدة في الكذب وقد يكون نظريا ايها كما اذا قلنا لا شأ
 من الوجود هو الماهية لا من حيث الوجود في نفسه في
 في غير الحاطة الوجود في شيء في الشيء المتعارف وهو
 فينبغي ان يكون موضع من افراجه هو ما هو في كل
 في الآخر وانما هي متعارفة في النسخ في شيء استعمل هو
 للمعنى في العلوم وينقسم الى كل المتعارف بحسب كون
 ذاتا للموضع او عرضيا في كل بالذات وهو من الذاتيات
 وانما هي ذاتا لان سلافة ذات الموضع في كل العمل في
 وهو من العرضيات وانما هي عرضيات لان سلافة في كل

المحقق في كل العمل

لا حضور بل هو مادة بان نسبة المجرى الى الموضوع اما هو
 سطر في اوله واوله فهو محل الاشتقاق ويقال له محل
 هو في وسطه واوله او بلا او سطر اي بلا واسطر في
 اوله واوله وهو المفعول به اي يقال له محل المفعول به حقيقة
 هو هو محل المادة ولا يشبهه اطلاق محل عليها
 اي على محل الاشتقاق والمحل المادة بلا اشتراك القطر
 قسمين القامان محل المادة في سطر اوله محل المفعول
 وهو المفعول به اي المفعول به حقيقة
 لا زعان والقبول والثاني محل الاشتقاق ويقال له محل
 واسطر في وسطه واوله حقيقة المحلول
 وهو ليس بمقتضا للمبادي بل في الاشتقاق ايضا فان
 المفعول به المفعول به في اشتراكه اليسا بقا فقلت اما محل
 على صاحب مائة واسطر في وسطه ان ليس الا في محل
 في الحقيقة هو ايضا في محل صاحب وهو المفعول به
 محل الاماات ويقال له محل المفعول به حقيقة هو هو

هذا هو محل المادة وهو المفعول به حقيقة
 وهو المفعول به في اشتراكه اليسا بقا فقلت اما محل
 على صاحب مائة واسطر في وسطه ان ليس الا في محل
 في الحقيقة هو ايضا في محل صاحب وهو المفعول به
 محل الاماات ويقال له محل المفعول به حقيقة هو هو

يستلزم وحدة باعتبار واحدة باعتبار آخر سواء كانت الوا
 حدة بالذات أو بالعرض ^{سواء كانت} جهة الوحدة الوجود
 أو غير فانه يرى ^{في} هو ^{في} جميع اقسام الوحدة المتعددة
 للكثرة وجميع جهاتها ^{التي} المتعارضة ^{في} نفس ^{في} جميع جهات
 الوحدة بالوجود سواء كانت وجودا بالذات ^{أو} كذا ^{أو} كذا ^{أو} كذا
 على الانسان ^و على الانسان ^و على الانسان ^و على الانسان
 على الكائنات ^و على الكائنات ^و على الكائنات ^و على الكائنات
 جبال ^و جبال ^و جبال ^و جبال ^و جبال ^و جبال ^و جبال
 الذي ^و الذي ^و الذي ^و الذي ^و الذي ^و الذي ^و الذي
 طاة ^و طاة ^و طاة ^و طاة ^و طاة ^و طاة ^و طاة
 بحسب ^و بحسب ^و بحسب ^و بحسب ^و بحسب ^و بحسب ^و بحسب
 من ^و من ^و من ^و من ^و من ^و من ^و من
 فاه ^و فاه ^و فاه ^و فاه ^و فاه ^و فاه ^و فاه
 والموجود ^و والموجود ^و والموجود ^و والموجود ^و والموجود ^و والموجود
 المولود ^و المولود ^و المولود ^و المولود ^و المولود ^و المولود

لا يخلو من الوحدة بالذات

فان قيل من المصلحة ان يكون الرجل الذي يكرهها اذا لم يجد رجل
الفرح عليه من الرجل الذي يكرهها فاجاب ان كل واحد من
الرجلين واحد من الناس فلهذا لا يكرهها من غير ان يكرهها من
فان كان من غير من حيث ان المصلحة التي هي
وانما انكرت ان تقع من المصلحة من حيث ان المصلحة
بغير المصلحة الذي هو من غير من المصلحة من غير
فان كان المصلحة التي هي من المصلحة الاول من المصلحة
بغير المصلحة هو من غير من المصلحة من غير
من المصلحة التي هي من المصلحة من غير
التي هي من المصلحة من غير من المصلحة من غير
بان يكون من المصلحة من غير من المصلحة من غير
ولما يدور في المصلحة بان يكون من المصلحة من غير
وانما انكرت ان تقع من المصلحة من غير من المصلحة من غير
بغير المصلحة التي هي من المصلحة من غير من المصلحة من غير
بغير من المصلحة من غير من المصلحة من غير من المصلحة من غير

لا يمكن ان يتعلق بشئ واحد لا لقامان من نفس واحد
حق في زمان واحد لا لاقامان في نفس واحد
لا يكون مثلا بالذات لان مسدودا في الحول في زمان واحد
يتاين من المصنوع فتعلق ان حوال الانسان في نفسه
الحول بالذات لا في حوال الطبيعة الحول في ذاتية قدر اربع للمو
صنع والحول واحد وان كان في المصنوع المكان كما
ينبغي في حق الحول بالذات والحق في المصنوع هو واحد
كالمقارن في الشيء فافسد حوال بالذات لا بعدد
كالتغاير لا في المصنوع والحق ان التغاير في ذاته
مفهوم الحول هو واحد كما ان في ذاته في ذاته
الحول لا يكون مسدودا في ذات الحول المتعارف وهو
يعني ان يكون المصنوع من افراد الحول واحد
فلا واحد مما في الآخر طالما هي متعارف فاستدرك في
استطاع وهو ينقسم الى حوال الذات وهو حوال الذاتيات
وحول المصنوع وهو حوال العرييات وهي باطلاق الحول المتعارف

كالجزء من الملامتهم فانه لا يتصل الجزء من ذلك المصنف
لامتهم بالحال الشائع المتعارف بل يقال الجزء من ذلك
مفهوم عنهم فافهم ومنه ان هذا الالزام لغيرهم وحال
يعاين في الحال الاولى والحال الشائع المتعارف يستعمل
في نفسه وبجمله غير محمول بل يقتضيه اعتبار في التفاضل
في حاله في الحال فوق الوحدان الثانية والثالثة في الشئ
ذات في اديهم وهذا اعني في الحال التي تكون في شئ
الابطال في الحال في ما تعلقها به وليست امره في ما سبق
فانه ليس كان ما نأوه حقيقة الحق في الحقيقة الموجهة للحال
فان قيل يستدل بغيره ان الحال في الالزام مفهوم في الامور
مفهوم به وبغيره والعيادة في ما في الخارج في ما في
الحال وقد يقال في جوابه ان قولك الحال في الالزام يستلزم
في الحال في الالزام في نفسه وهذا الجواب معارضة
لشأن الشئ في تقريره احد الامور في الحال في الالزام
يستلزم في الحال في الالزام في الحال في الالزام في الالزام

مبالغة النفس وكان سبط النفس كان باطلا اذ كان حقا
 كان حقا باطلا ومنه ما لا يتغير الله لا يتغير الله
 ليس بكنز ليس بغيره وقيل في الجواب ان الله كان الشيء
 محضه من الموجودات وليس كذلك فانه غير الله لا يتغير
 ليس بكنز باما ان يكون في نفسه غير متغير في نفسه
 المستحيل ان يكون غير متغير في نفسه فانه لا يتغير في نفسه
 لا يستلزم ان لا يتغير في نفسه لان لا يكون في نفسه لا يتغير
 وعلم ان التقدير من غير ان لا يتغير في نفسه
 في الاسم الحرفي من المصنف من الوجه والوجه في كل
 جوهر ان يكون التقدير في ما هو غير وهو المتغير
 لا يتغير من وجه آخر وهو الذات فلهذا ما هو متغير
 ان يتغير في كل الاشياء في حقيقة من في كل الاشياء
 ان يتغير في كل الاشياء في حقيقة من في كل الاشياء
 الجوهر في الموضوع بالتيك في الجوهر في كل الاشياء
 او هو متغير في كل الاشياء في حقيقة من في كل الاشياء

في كل الاشياء في حقيقة من في كل الاشياء
 في كل الاشياء في حقيقة من في كل الاشياء
 في كل الاشياء في حقيقة من في كل الاشياء
 في كل الاشياء في حقيقة من في كل الاشياء

في قوله لا يستلزم صدق
 قولنا الخمسة زوجة الخمسة
 ان يكون له زوجة واحدة
 بل لا يستلزم صدق
 قولنا الخمسة زوجة الخمسة
 ان يكون له زوجة واحدة
 بل لا يستلزم صدق
 قولنا الخمسة زوجة الخمسة
 ان يكون له زوجة واحدة

بل لا إضافة كقولنا اعمديات او إضافة كقولنا
 نيات فثبوت زوجية الخمسة افي ثبوت هذا
 المفهوم في نفس الامر بناء على ان المفهومات
 المقصورة تركاها انما بتثنية نفس الامر كما اشار اليه
 المصنف في التكملة الثانية من البحث الرابع
 بقوله كل مقصور ثابت لا يستلزم صدق
 قولنا الخمسة زوجة الخمسة انا فنقرر ان المقصود
 في الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول على المو
 ضوع بان يكون المحمول ثابتا للموضوع في نفس الامر
 مر او متفاقليا به او حقيقيا فافهم ان إضافة او
 بإضافة ثبت ان ثبوت مفهوم زوجية الخمسة
 يستلزم الامر بحقيقة في المبادي كما لا يستلزم
 صدق قولنا الخمسة زوجة لان الاول مفهوم مقصور
 ري وهو في نفس الامر والظن مفهوم تصديقي
 ويحقق ذلك فيما لا يستلزم حقيقة هذا وبها لا

في قوله لا يستلزم صدق
 قولنا الخمسة زوجة الخمسة
 ان يكون له زوجة واحدة

يستدعي ليكون تلك المحول في الواقع ما اضاف الى
 صانع هذه هي هذه النسخة كذلك وفيه ان يقع ما
 قيل ان قولنا الخمسة زوج فغيره حيلة حيلة
 لا قولنا زوجية الخمسة ثابتة ملوكة في ان يكون
 غير ثابتا بل منوها في حيلة في نفس الامر
 مودعها متحققة في نفس الامر ان يكون في
 والحق معها في نفس الامر يستلزم تحقق الميث
 انه فيها بالاشياء مع ان وجود الموضع في هذه
 القضية متعلق بغير من الموضع وانما لان
 الموضع في تلك القضية مفهوم بتصوره في النفس
 من ان المفهوم التصديقي في الواقع مفهوم
 قطعا وكل مفهوم بتصوره في الحقيقة الواقع
 والكلام في المفهوم التصديقي فافهم اليه المثل الرابع
 وفيه اي في الحل كانت التكتة الاولى شي
 ليس في طرف فرع فعلته ما ثبت لها في نفس

في الواقع في نفس الامر

المثبت له ويستلزم لثبوته في تلك الطرف المشهور
 ان ثبوت ثبوت الشيء من ثبوت المثبت له ونقد
 بوجهين الأول بالصورة فان اضافة الوجود الى
 الصورة في الخارج مع ان الصورة مستقلة
 عليها في الوجود والشيء في دفع بان اضافة الوجود
 بالصورة من حيث انها صورة ما تقدم على وجود
 هذا الخارج وان كان متاخرا عن الوجود الذي
 وهذا اضافة اما هو في الذهن ^{اي اضافة الوجود للصورة} كما انها في الخارج
 من حيث انها متعينة متاخرة عن وجودها
 فتكون الوجود قد تصورت الى جانب ذات
 صورتها مطلقة فوجدت تصورت الى صارت
 ذات صورت متعينة وهذا يعني قوله في الوجود
 لاحتاج الى الصورة في الوجود والصورة في الوجود
 اليه في الشخص الثاني بالوجود ولا يلزم ان يكون
 ليحيى واحد وجودات غير متناهية بعضها فوق ^{بعض}

فوق بعض وأورد عليه أنه يجوز أن يكون الشيء
الشيء وجوداً واحداً خارجياً والآخر ذهنياً
ويكون ثبوت وجوده الخارجى موافقاً على ثبوت
وجوده فى الذهن وثبوت وجوده فى الذهن موافقاً
لثبوت وجوده فى ذهن آخر وهكذا فلا يلزم
التسلسل فى الوجودات وهي نقطة بانقطاع
مباركة الأزمان وهي غير مرتبة وأنت تعلم أن
الحاصل الخارج عن الحاصل فى الذهن حقيقة
الشيئية والناجدة من حقيقة النوعية
وكل الحاصل فى الذهن والحاصل فى ذهن آخر ولا
ملك لثبوت الشيء لشيء فرع ثبوت الشخص ثابت
لأنه لا يمتنع ما هو مشترك له فى النوع وقد اوجب
عنه بان ثبوت الوجودية كل طرف فرع الوجود
الموصوف في هذا الطرف فلا يمتنع كون أحدهما في
طرف والآخر في طرف آخر واعتراضه على أن ثبوت

فوق بعض وأورد عليه أنه يجوز أن يكون الشيء
الشيء وجوداً واحداً خارجياً والآخر ذهنياً
ويكون ثبوت وجوده الخارجى موافقاً على ثبوت
وجوده فى الذهن وثبوت وجوده فى الذهن موافقاً
لثبوت وجوده فى ذهن آخر وهكذا فلا يلزم
التسلسل فى الوجودات وهي نقطة بانقطاع
مباركة الأزمان وهي غير مرتبة وأنت تعلم أن
الحاصل الخارج عن الحاصل فى الذهن حقيقة
الشيئية والناجدة من حقيقة النوعية
وكل الحاصل فى الذهن والحاصل فى ذهن آخر ولا
ملك لثبوت الشيء لشيء فرع ثبوت الشخص ثابت
لأنه لا يمتنع ما هو مشترك له فى النوع وقد اوجب
عنه بان ثبوت الوجودية كل طرف فرع الوجود
الموصوف في هذا الطرف فلا يمتنع كون أحدهما في
طرف والآخر في طرف آخر واعتراضه على أن ثبوت

فوق بعض وأورد عليه أنه يجوز أن يكون الشيء
الشيء وجوداً واحداً خارجياً والآخر ذهنياً
ويكون ثبوت وجوده الخارجى موافقاً على ثبوت
وجوده فى الذهن وثبوت وجوده فى الذهن موافقاً
لثبوت وجوده فى ذهن آخر وهكذا فلا يلزم
التسلسل فى الوجودات وهي نقطة بانقطاع
مباركة الأزمان وهي غير مرتبة وأنت تعلم أن
الحاصل الخارج عن الحاصل فى الذهن حقيقة
الشيئية والناجدة من حقيقة النوعية
وكل الحاصل فى الذهن والحاصل فى ذهن آخر ولا
ملك لثبوت الشيء لشيء فرع ثبوت الشخص ثابت
لأنه لا يمتنع ما هو مشترك له فى النوع وقد اوجب
عنه بان ثبوت الوجودية كل طرف فرع الوجود
الموصوف في هذا الطرف فلا يمتنع كون أحدهما في
طرف والآخر في طرف آخر واعتراضه على أن ثبوت

فوق بعض وأورد عليه أنه يجوز أن يكون الشيء
الشيء وجوداً واحداً خارجياً والآخر ذهنياً
ويكون ثبوت وجوده الخارجى موافقاً على ثبوت
وجوده فى الذهن وثبوت وجوده فى الذهن موافقاً
لثبوت وجوده فى ذهن آخر وهكذا فلا يلزم
التسلسل فى الوجودات وهي نقطة بانقطاع
مباركة الأزمان وهي غير مرتبة وأنت تعلم أن
الحاصل الخارج عن الحاصل فى الذهن حقيقة
الشيئية والناجدة من حقيقة النوعية
وكل الحاصل فى الذهن والحاصل فى ذهن آخر ولا
ملك لثبوت الشيء لشيء فرع ثبوت الشخص ثابت
لأنه لا يمتنع ما هو مشترك له فى النوع وقد اوجب
عنه بان ثبوت الوجودية كل طرف فرع الوجود
الموصوف في هذا الطرف فلا يمتنع كون أحدهما في
طرف والآخر في طرف آخر واعتراضه على أن ثبوت

الوجود الذي هو في الذهن كان في غيره من أركان
 فرع الوجود في الذهن الآخر والحاصل ان
 الماهية بالوجود في ذهن زيد وفي ذهن بكر مثلا
 بان يكون طرفا لا تصاف ذهن بكر وطرف الو
 جود ذهن زيد فرع الوجود في ذهن بكر وهذا
 الغير النهاية ولا يخفى انه قليل الجدوي لان
 التصاف ليس ما يراد بالطرف الوجود كيف والشيء
 حصل في ذهن لا يمكن ان يحصل في الوجود في
 ذهن آخر ضرورة ان معنى الوجود هو الح
 الصوري فان قلت ان جعل الطرف تصاف
 بالوجود الملاحظة دون الذهن والخارج كاعت
 عن بعض المحققين سهل الامر لان ثبوت الشيء
 في الملاحظة لا يستدعي الاملا خطا مثبتا
 عبارة عن ملاحظة ثبوت الشيء التي لا
 سهل الامر فان الكلام في المطابق للثبوت في المطابق

بالكسر وهو هنا انكر العلامة لدواين الحقيقة وهو
الاستلزام للحق كما اشار اليه المص بقوله الحقيقة
باعتبار الفعلية والتقرير بالاستلزام باعتبار
الثبوت فان الوجود من حيث هو منفرد
الامر هو وجود فان مرتبة المعارض الي عاوض كان
يعدم مرتبة المعارض فان كانت بعد يتلوا انما
بالبالات فتدبر هذا في مرتبة الملوأ والملي مرتبة
الحل فطلق ثبوت الشيء المتيقن بتأخر عن ثبوت
المثبت له فلا يجوز منه لان الحل يتلوا عن
فندا اي من الشيء ثابت الامر ذهني محقق وهو
الذهنية وهي التي يكون الحكم فيها على جميع الامور
الذهنية المحققة فقط كالاعتناء بالنطقة او قد
وهي الحقيقة الذهنية وهي التي يتم فيها جميع الامور
فان الذهنية المقتضية لكل تمتنع مع عدم الامور
خارجي محقق وهي الملازمة وهي التي فيها حكم

جميع الافراد الخارجية المحققة فقط نحو كل انسان
حيوان اذا حكم على جميع الافراد المحققة فقط
او مقدار او هي الحقيقة الخارجية وهي التي
يكون الحكم فيها على جميع الافراد الخارجية القدر
ة كالتضايك الطبيعية او مطلقا اي لامه مطلقا
وهنا كانا خارجيا محققا او مقدار او هي
الحقيقة على الاطلاق وهي التي تحكم فيها على جميع
الافراد المطلق كالتضايك الهندسية والحسابية
وهي ^{ثلاثة} ذهب الى اثنين ومنهم من ذهب الى ثلاثة
مما جاء بل هو الحق فافهم واما السلب فلا يستلزم
وجود الموضوع بل قد يصدق بانتفاءه يعني ان
الاجابة يستلزم وجود الموضوع لان صدق
الموجبة يستلزم وجود موضوعها من التفصيل
المذكور ضرورة ان ما لا يوجد أصلا لا يثبت
الشيء أصلا واما السلب فلا يستلزم وجود الموضوع

منوع وجود الموضوع لان السالبة تصدق بانها
 بلما يصح ضرورة ان ما لا يتحقق له في نفسه لا
 يثبت له غيره فاقدم نعم تحقق مفهوم السالبة
 في الخ من لا يكون لا يوجد اي وجود للموضوع
 فيه **الذي** الذي من حال المكار فقط بخلاف تحقق
 مفهوم الوجبة بل لا بد فيه من معلوم من هو
 جود آخر اية تلك التثنية الثانية الحال من حيث هو
 حال ليس المراد في ذلك الحال موضوع في العقل بل
 بلغة مفهومه فلا في الخارج لانه حال في ذاته
 اي في تلك الحال معلوم في ذاته وخارجا واليد
 هو الحال ليس وبقية الوجودات من على يده
 حيث قال في الشفا لانه الحال لا تحصل له معرفة
 في العقل ومن هنا اي من اجل ان الحال ليس له
 وجود في ذاته خارجا بين ان موجودا الذي
 من حقيقة موجوده نفس الامر فانه كان

محال لا يحصل في الذهن وان كان ممكنا فوجوده الممكن
 وان كان في الذهن من افراد نفس الامر الا ترى
 ان موضوعه في نفس الامر لا مكان فله وجود كذا
 في الحضور ووجوده في الحضور في حروف الاشياء
 فقد ظهرت في الخارج الوجود في الذهن نفس
 مطلقا من الوجود في نفس الامر الوجود في
 ربح وما قال ان الوجود في الذهن امر متخيلا
 من الوجود في نفس الامر فلهذا لا يكون ان الكواكب
 كل حكم في وجودها ثلثه وثلاثا لان حقيقة الحكم
 الاختراع والتجمل ليس هو وجوده في حد ذاته
 فيا ليس مع قطع النظر عن ذلك الاختراع والتجمل
 بخلافه المتوارق فانها لا يكون متشابهة انتزاعها
 موجوده مع قطع النظر عن الاختراع وتماثلها
 اذا ثبت ان الحال من حيث هو محال ليس له وجود
 في العقل فلا حكم عليه في الحال ايهاا ايهاا

في ان كان في الذهن من افراد نفس الامر الا ترى
 ان موضوعه في نفس الامر لا مكان فله وجود كذا
 في الحضور ووجوده في الحضور في حروف الاشياء
 فقد ظهرت في الخارج الوجود في الذهن نفس
 مطلقا من الوجود في نفس الامر الوجود في
 ربح وما قال ان الوجود في الذهن امر متخيلا
 من الوجود في نفس الامر فلهذا لا يكون ان الكواكب
 كل حكم في وجودها ثلثه وثلاثا لان حقيقة الحكم
 الاختراع والتجمل ليس هو وجوده في حد ذاته
 فيا ليس مع قطع النظر عن ذلك الاختراع والتجمل
 بخلافه المتوارق فانها لا يكون متشابهة انتزاعها
 موجوده مع قطع النظر عن الاختراع وتماثلها
 اذا ثبت ان الحال من حيث هو محال ليس له وجود
 في العقل فلا حكم عليه في الحال ايهاا ايهاا

ايجابيا بالامتناع بان يقل شريك البار في امتنع أو
 سلبا لانك لا سلبا للوجود مثلا بان يقال شريك
 اليا ربي ليس يجوز ولا شكرك وطلاقا على الاصول
 اصلا في الذهن طاف الحاج متمتع الا في بواسطة
 الحكم على امر في صديق عليه اذا كان من المتكاتف
 فتصور اي تصور ذلك الامر في هذا شروع في دفع
 اشكال يرد في القضايا التي لا تنافي في الوجود
 الموضوع وكل حكم عليه في الحقيقة كما في المطبوعة
 بالمقصود وكل مقصود ثابت في نفس الامر كما
 من كل حكم عليه ثابت في نفس الامر طابع عليه
 اي في ذلك الامر في الحكم ايجابيا على حيث هو
 في حيث هو امر في مع قطع النظر من القيد
 هو امر في حقيقة كما هو مستبعد بالامتناع ويجوز
 خذوا في الامتناع كحكم ايجابيا بالاستحالة
 وغيره فظهر اذا لم يحد ذلك الامر في الحقيقة

محققا في جميع موارد وحققه اي ذلك الامر المحال
اي لا يخلو كافي الحقيقة او باعتبار بعضه اي بعض
موارد وحققه كافي الجزئية بجميع عليه ذلك
الامر المحال المحكوم اليها الامتناع مثلا فلا امتناع ثابت
للطبيعة المتصورة وهي المحكوم عليه الامتناع باعتبار
ذلك الملاحة لا من سبب هي في ذلك في الحكم
بلا امتناع صادق بانتهاء الموارد وهذا هو التحقيق
الذي وعدت المحرر في صدر الكتاب بقوله ^{في هذه المسألة} يتبين
وجوه التي حين ذلك اذا كان الحكم على الطبيعة المتصورة
باعتبار جميع موارد وحققه او بعضها لا اكتمالا
لقضايا التي محمولاتها ماقينة لموجود حوشر
بذلك التبار في تمتع واحتياج النقيضين هما المطلق
المطلق يتمتع المحكوم عليه بشي من الاشياء المحال
المعدوم والمطلق اي في الذهن والخارج جميعا
يقابل الموجود المطلق اي فيهما معارضا الذي قاله

قالوا ان الحكم على الافراد حقيقة دون البيعة كما
 هو من هذه بعض التأخيرين فهم من قالوا في
 دفع الاشكال وهو شارح المطالع وهو اقرب ما فيها
 اي التقاضا التي محطها ما نية لوجود الموضع
 سوال في الميعى يعني انها يرجع محتملها اي السوا
 لب وهي لا يتو من شريك الباري بتمكن الوجود
 ولا يتو من اجتماع التقيضين بتمكن الوجود ولا
 شي من المحمول المطلق مع الحكم عليه ولا يتو من
 العدم المطلق يصدق عليه الوجود المطلق
 ولا ريب انما في هذا القول تحكم غير مسبوغ كالا
 يتو على المتدبر ومنهم من قال في دفع الاشكال
 وهو العلامة التقاضا في انها اي هذه القضا
 يا وانما نت موجبات لكنها لا تقتضي الا تصور
 الموضوع حال الحكم فقط كما لا يتو في السؤال
 الا تصور الموضوع حال الحكم من غير فرق بينهما ولا

يخفى انه اي هذا القول بصادق البديهة لان المقدم
منه القابل بان ثبوت الشيء للشيء يستلزم ثبوت
المثبت له بديهية ولا يستلزم النقل منها شيئا
من الالجابات ومنهم من قال في دفعه وعم غم
من المتأخرين المحققين ان الحكمة القضا
المذكورة على الاثر او الفرصة المقدمة الوجود
كانه اي القابل قال مثلا ما يتصور بعنوان شئ
يك الباري ونفرض صدقه عليه ممتنع في نفس
الامر يعني المحمول في قولنا شئك الباري ممتنع
مثلا هو الممتنع في نفس الامر ومعناه كما يتصور
في الذهن ونفرض صدق شريك الباري عليه
صدق عليه في الذهن انه ممتنع في نفس الامر
قال المص في دفعه ولا بد من عليك انه يعلم
هذا القول ان يكون ثبوت الصفة ان يد من ثبوت
الموصوف فان الامتناع متحقق في نفس الامر

جملته لا فراوانا في سبب محضه فتدبر فيه اشتراك
 الياء على غير محققين واما ينساق الى الذين
 من قولنا شريك الباري متمتع مثلا هو ان يكون
 الماهية متمتعلة الوجود مطلقا لانها على التقدير
 كذلك تامل النكته الثالثة في انضمام الانضمام
 فيستدعي تحقق الحاشيتين في طرف الانضمام هو
 كما في قوله في الخارج فالتابع بخلاف الانضمام
 لا يتزاي واما لا يستدعي تحقق الحاشيتين في
 طرف الانضمام بل يستدعي ثبوت الموصوف
 فقط وهو بخلافين انضمام خارجي وانضمام
 ذهني الاول يستدعي تحقق الموصوف في الخارج
 والثاني في الذهن واما الصفه فهو بخلاف
 مما قيل من هذا الحكم وان كان كذلك فليكن ان
 مطلق الانضمام الى الماهية لا انضمام من حيث
 لا يستدعي ثبوت الصفه في طريقه اي في طرف

الاضاف بل يستدل بحقوق الموصوف مطلقا
 سواء كانت الاستدعاء على سبيل التوقفة او على سبيل
 الامتنان او سواء كانت حقوق الموصوف في الذ
 من اية الخارج واما مطلق الشئ فهو روي
 سواء كان في الذهن او في الخارج فان ما لا يكون
 موجودا في نفسه لا يقبل ان يكون موجودا في شيء
 وبمعنى شرح الشيخ في الشفاء وبقاء المحققين
 بالقبول جاعلا ان الشيخ قد مرح في الفصل
 الخامس من الهيات الشفاء بان ما لا يكون موجودا
 جودا في نفسه اصلا لا يقبل ان يكون موجودا
 لشيء وهو حق فان العبدوم المطلق لا يجزئ عند
 ولا يجزئ به وكلامنا في ان وجود الشيء لا يغير
 في الخارج يعني كون ذلك الغير متقابرا فيلا
 يستدعي وجوده فيه واستدعاءه وجوده في
 الالباق ذلك فانهم ونحو قولك ان سوي الاضاف

الانصاف في نفس الامر او في الخارج هو ان يكون الوصف
 صوابا في وجوده في حد ذاته ^{او في الخارج} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود}
 بما حمل تلك الصفة عليه ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود}
 ان هذا المعنى يقتضي وجود ذلك الموصوف في
 طرفة الانصاف ان يكون وجوده في حد ذاته ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود}
 حيث لا يكون وجوده مطلقا ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود}
 المستقيمة بل يكون ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود}
 المجرى حيث لا ينظر للعقل مع ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود}
 عنه مثلا ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود}
 بحيث ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود}
 بوجه ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود}
 وبوجه ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود}
 بالقوة النوعية ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود}
 وقابل ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود}
 للعقل ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود} ^{او في الوجود}

ان صدق هذا الحكم لا يستلزم ثبوت امر هو
الموصوف في العيان على وجه الخاص اذ لا
للسلب من الوجود الخارجي الا انه منقوع
عن علم وجوده الخارجي وقس على ما ذكرنا
الحالة الاتصاف الذي هي ان صدق الحكم
بكلية الاسان هو وجوده في ذاته من غير
وجه خاص يصير ملغيا لا تنزع العقل اليه
من غير حال اشتقاقه من كون الخارج او الذي
من طر فالالاتصاف هو ان يكون وجوده هو
موقف في احد ما من مشكلات التنزع والعقل
ذلك الاتصاف من بل ان يكون ذلك الموصوف
باعتبار من النوع من الوجود هو الواقع الذي
يشتبه مطابقة الحكم ولا مطابقة له فان ربي
الوجود في الخارج هو بينه مطابق الحكم عليه
لعمى وغيره من الصفات التي يتصف بها الخارج

والاقتفاء في الوجود في الخارج والاولا
 فان من حيث انه موجود في الذهن هو الاول
 في الخارج كونه بالحكم عليه بالعلية وعينها من الصفات
 الذهنية وهذا المعنى يحصل عند العقل السليم
 والاعتناء ليس بتحقيق الخارج هذا جواب السؤال
 مقدر وهو ان الاعتناء نسبة وكل نسبة تحققها
 في تحقق النسبة في الواقع في وجود الموصوف
 في الخارج لا يقتضي وجود الصفة فيها فيلزم وجود
 دالة في طرف الاعتناء في الاعتناء لا يتزاحم
 في الخارج بل يمتنع تحقق الصفة فيه اي في الخارج
 بل لا يمتنع الاعتناء نسبة وكل نسبة تحققها
 في تحقق النسبة في الواقع في تحقق النسبة في الخارج
 بدخول حقي بل هو اي الاعتناء تحقق في
 الذهن وان كان الواسطة في الاعتناء
 والاعتناء في الخارج الموصوف في الصفات

الخارج سواء كان موجودا في الخارج والاولا
 فان من حيث انه موجود في الذهن هو الاول
 في الخارج كونه بالحكم عليه بالعلية وعينها من الصفات
 الذهنية وهذا المعنى يحصل عند العقل السليم
 والاعتناء ليس بتحقيق الخارج هذا جواب السؤال
 مقدر وهو ان الاعتناء نسبة وكل نسبة تحققها
 في تحقق النسبة في الواقع في وجود الموصوف
 في الخارج لا يقتضي وجود الصفة فيها فيلزم وجود
 دالة في طرف الاعتناء في الاعتناء لا يتزاحم
 في الخارج بل يمتنع تحقق الصفة فيه اي في الخارج
 بل لا يمتنع الاعتناء نسبة وكل نسبة تحققها
 في تحقق النسبة في الواقع في تحقق النسبة في الخارج
 بدخول حقي بل هو اي الاعتناء تحقق في
 الذهن وان كان الواسطة في الاعتناء
 والاعتناء في الخارج الموصوف في الصفات

في الأعيان أي في الخارج كالجسم والابيض لأن
بينها اتصالا انضماميا خارجيا لكون هذا الاتصال
ليس من الأمور الموجودة في الخارج وفيها
تصاف الانترابي الخارجي الموصوف متحد
مع الصفة بحسب الأعيان التي يجب الخارج
كالسماء الفوقية فان بينها اتصالا انترابيا
خارجيا لكن هذا الاتصال انما ليس من الأمور
والموجودة مثل الذي يحل العقد هو ان الفوقية
مثلا كما كانت معدولة في الأعيان ليرجع
عقد خارجي في موصوفها فذلك صدق
ليست الفوقية ثابتة للسماء في الخارج خارجية
ذلك لا ينافي كون السماء المحققة في الأعيان بحيث
تقع للعقل الحاية عن حالها في الأعيان بالفوقية
المنزوعة عنها بحسب تلك الاعتبار وهذا لا يمتنع
من ثبوت الصفة الموصوف في الأعيان بحسب حال

حال الموصوف في الاعميان وان لم يكن من ضروري
 ثبوت الصفات للموصوف في الاعميان بحسب حال
 المعرفة في الاعميان فان الامر من غير متلافيين
 وليس اذا العر كن ثبوت المعرفة للموصوف بل يتر
 ع من حال المعرفة للاعميان وانما المنع حيث لا
 يوجد المعرفة في الاعميان هو الاتساق في الانساق
 في الاعميان لا غير فاذا الاتساق بين السماء والارض
 الارض والسماء متصفة بالوقت في الاعميان خا
 رجة على ان يكون موضوعها السماء وبنية ليست
 الوقتية ثابتة للسماء في الاعميان خارجة على ان
 يكون موضوعها الوقتية نعم لو من وقت ليست
 الوقتية ثابتة للسماء في الخارج كما ان يكون موضوع
 عنها الوقتية خارجة وذاتية مقام لم ان يكون
 ايضا للسماء في الارض في الخارج خارجة لان
 السماء بالوقتية في الخارج وثبوت الوقتية فيها في

الاعيان انما يتحقق في الذهن بحسب حال السما
في الوجود العيني وذلك احد صيغ الاتصاف
الخارجي فالتحقق الفوقية الارهاق
يوجد ثبوتها للسما في الارهاق بحسب جودها
للسما في الاعيان لم يثبت الحكم بان اتصاف السما
بالفوقية اتصاف خارجي او الاتصاف العيني ليس
الاعيان من بين يا ضاهي ويعبر عنه ثبوت الصفة
للموصوف في الاعيان كثرة اليافض الجسم وانما
في غير هذه ثبوت الصفة للموصوف بحسب الا
عيان كثرة الفوقية والعيني للسما ويزيد وهو
ان يكون في الذهن انما المكي عنى مطابقتهم
انما هو وجوده الوضوح في الاعيان والمخرج على
والطرف البتوت ومما وفي الثاني جودها
ومطابقه وبعدها ظهرا في قول المعنى الاصفا
الاتصاف في الاعيان وفي الاتصاف بحسب الاعيان

بيان فانهم وحصل الجواب ان الاتفاق ليس
 يتحقق في الخارج حيث يلزم تحقق الصفة فيه بل هو
 تحقق في الذهن وهو يستلزم تحقق الطرفين في
 الذهن واما استلزام الاتفاق في الخارج تحقق
 الموصوف في الخارج في حيث ان الخارج طوله
 فانه معناه كما هو ان يكون ذلك الشيء بحيث لا يكون
 جوهرياً بل هو ان يكون له الحكم التكتيكية الرابعة
 ان المتعريفين اخترعوا صفة موصوفها الى التعريف
 سالبة المحمول وقرئوا بين السالبة البسيطة وسالبة
 المحمول باسما في السالبة البسيطة يتصور الطرفان
 الى الموضوع والمحمول فيكون بالسلب بينهما في السا
 لبة المحمول يرجع ويحل في ذلك السلب على الموضوع
 يعني ان معنى السالبة انج سلب عنه ب ومعنى
 السالبة المحمول انج يتن سلب عنه ب وحكما
 اعلم المتكلمون بان صدق الجواب فيها ان السالبة